رئاسة الوزراء

المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الموازنة العامة
٢٠٠٩
رقم الملف
رقم التسجيل

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

بلاغ رسمي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٩
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وجداول تشكيلات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٠

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٠، وتقديمه إلى مجلس الأمة في وقت مبكر من هذا العام، لمناقشته والسير بإجراءات إقراره وفقاً لأحكام الدستور، وكذلك إقرار مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٠، وإنجاز نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية، وتشكيلات الوحدات الحكومية بالتزامن مع مشروع قانون الموازنة العامة .

وتفادياً للتداعيات السلبية الناجمة عن الازمة المالية والاقتصادية العالمية على اوضاع اقتصادنا الوطني ولا سيما على حجم ايراداتنا المحلية ، سوف تواصل الحكومة بذل المزيد من الجهود تجاه تعميق نهج الاصلاح المالي والاقتصادي في المملكة الذي يكفل تخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل ويضمن تحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته بما يفضي الى تقليص عجز الموازنة العامة واحتوائه ضمن الحدود الآمنة بهدف المحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي الذي يعتبر الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار .

هذا اضافة الى السير بخطى ثابتة تجاه ترسيخ مفهوم المساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية من خلال تطبيق اطار الانفاق متوسط المدى وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وكذلك الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي الامر الذي من شأنه تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني للتعامل بكفاءة واقتدار مع تداعيات الازمة الاقتصادية والمالية وتجاوز آثارها السلبية وتمكين المملكة من الوفاء بالتزاماتها وتعزيز مصداقيتها امام الجهات المانحة والمقرضة وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وثقة المستثمرين في الاقتصاد الاردني وتحفيز النمو الاقتصادي ليلمس المواطنون في كافة محافظات المملكة اثاره الايجابية بشكل واضح خاصة في ظل عزم الحكومة على الشروع هذا العام في تطبيق نهج اللامركزية لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية. فقد تم هذا العام تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لكل وزارة ودائرة حكومية في الموازنة العامة لعام ٢٠١٠، بحيث لا يتجاوز العجز الكلي للموازنة العامة (بعد المساعدات) ما نسبته ٣,٩% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المقدر لعام ٢٠١٠ بمبلغ ١٧٥٩٥ مليون دينار بنسبة نمو قدرت بـ ٨,٥% عن عام ٢٠٠٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

وقد ارتكز تحديد السقف الكلي للانفاق العام في موازنة عام ٢٠١٠ وكذلك السقوف الجزئية الى جملة من المرتكزات الاساسية وهي على النحو التالي:

١- الحفاظ على الاستقرار المالي في المملكة من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة الى مستويات آمنة، حتى يتسنى للمملكة اجتياز التداعيات السلبية الناجمة عن الازمة المالية والاقتصادية العالمية.

وسيتم تحقيق ذلك من خلال ضبط الانفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي وتحسين كفاءته وفعاليته من جهة وتحسين كفاءة تحصيل الايرادات المحلية من جهة اخرى.

وسيتم ضبط النفقات الجارية بشكل رئيسي من خلال قصر التعيينات في تلبية الاحتياجات الملحة لقطاعي التعليم والصحة فقط واقتصار زيادة الرواتب على الزيادة الطبيعية وترشيد النفقات التشغيلية.

وفيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية، فسوف يتم اقتصارها على المشاريع الضرورية وذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وتأجيل المشاريع التي لا تحظى باولوية في هذه المرحلة ، وعلى ان تتوافق هذه المشاريع مع البرنامج التنفيذي ٢٠٠٩-٢٠١١.

٢- تعميق مبدأ الاعتماد على مواردنا الذاتية بشكل أكبر في تغطية نفقاتنا العام الذي ينبغي العمل بشكل حثيث لرفع سويته وتحسين مستوى انتاجيته وانعكاسه بشكل ايجابي على تحسين مستوى معيشة المواطنين في كافة محافظات المملكة .

وسيتم التحقق من ذلك من خلال متابعة اداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للوقوف على مدى تحقيقها لاهدافها الاستراتيجية التي حددتها وللبرامج التي تنفذها في ضوء المخصصات المرصودة لها لتنفيذ هذه البرامج.

٣- تخصيص الموارد المالية المتاحة وفقاً للاولويات الوطنية وبما ينسجم مع البرنامج التنفيذي ٢٠٠٩-٢٠١١ ضماناً لتوزيع منافع التنمية بشكل عادل على جميع محافظات المملكة . ومن الجدير ذكره في هذا المجال بأنه سيتم البدء في موازنة عام ٢٠١٠ بتوزيع النفقات الرأسمالية حسب المحافظات كخطوة تمهيدية للسير بشكل حثيث نحو تطبيق نهج اللامركزية وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات التنموية الرئيسية في كل محافظة من محافظات المملكة مع مراعاة وضع الضوابط التي تكفل حصول كل محافظة على المخصصات المرصودة لها.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٤- تعزيز البيئة الاستثمارية المحلية بما يؤدي الى توسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص المحلي والاجنبي في النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية في القطاعات الرئيسية وبما يلبي احتياجات المواطنين في سائر انحاء المملكة من جهة ويعمل على تخفيف الاعباء المالية عن كاهل الخزينة العامة من جهة اخرى.

٥- مواصلة السير بخطى حثيثة في تطبيق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ هذا المفهوم لدى جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ضماناً لتحقيق النتائج المتوخاة من المخصصات المالية المرصودة للبرامج التي تتولى تنفيذها، وتعزيزاً لمبادىء الشفافية والمساءلة وبما يوافق مع البرنامج التنفيذي ٢٠٠٩-٢٠١١. وكخطوة اساسية على هذا الطريق سيتم في موازنة ٢٠١٠ بيان مهام واهداف كل وزارة ودائرة حكومية وتحديد الاهداف الوطنية التي تساهم في تحقيقها ، بالاضافة الى ابرز التحديات التي تواجهها واستعراض اهم البيانات والمعلومات التي تعكس طبيعة نشاطها.

٦- الالتزام بسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بحيث لا يتجاوز السقف المحدد له في قانون الدين العام وادارته، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة السير بخطى ثابتة على مسار الاصلاح المالي بشكل خاص والاقتصادي على وجه العموم.

٧- اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي ونقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية وذلك بهدف ازالة التشوهات في هيكل النفقات الرأسمالية وبالتالي اظهارها بحجمها الحقيقي.

٨- توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع المناطق التنموية ومشاريع البنى التحتية والمحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة بما يتواءم مع الاولويات الوطنية الواردة في وثيقتي الاجندة الوطنية و"كلنا الاردن" وبما يوافق مع البرنامج التنفيذي ٢٠٠٩-٢٠١١ مع مراعاة قدرة كل وزارة ودائرة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع ضمن الوقت المحدد والمستوى المنشود.

كما استندت الحكومة في تقديراتها للموازنة العامة لعام ٢٠١٠ إلى جملة من الاعتبارات من أبرزها:-

أ- توقع إستمرار تداعيات الازمة الاقتصادية والمالية على اقتصادنا الوطني ولكن بدرجة أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٩. ويعود ذلك الى بوادر الانفراج التي بدأت تظهر في اقتصادات بعض البلدان الصناعية الرئيسية.

ب- توقع استمرار حالة التذبذب في أسعار النفط الخام والمواد الاولية في الاسواق العالمية وإن بدرجات أقل مما شهدته أسعارها في عام ٢٠٠٨ .

ج- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة لاداء اقتصادنا الوطني وهي على النحو التالي :

١- نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة 8.5% في عام ٢٠١٠ وبنسبة 10.0% لكل من عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ فيما يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحقيقية نمواً بنسبة ٤,٥% في عام ٢٠١٠ ليرتفع الى ٥,٤% في عام ٢٠١١ ثم الى ٥,٧% في عام ٢٠١٢.

٢- بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك الى ما يقارب ٣% في عام ٢٠١٠ و ٣% و ٤% لكل من عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على الترتيب.
اما معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الاجمالي فيتوقع أن يبلغ ٤% في عام ٢٠١٠ ونحو 5 4% و4.2% لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ تباعاً.

٣- نمو الصادرات في عام ٢٠١٠ بنسبة ١١% وحوالي ١٢% في كل من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٤- نمو المستوردات في عام ٢٠١٠ بنسبة ٦,٢% وحوالي ٧,٢% في كل من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٥- تراجع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٠ الى ١٠% مقابل ١١,٣% في عام ٢٠٠٨ و١٠,٣% في عام ٢٠٠٩، وليواصل انخفاضه في عام ٢٠١١ الى ٩,٦% ثم الى ٩,١% في عام ٢٠١٢.

٦- الحفاظ على مستويات مريحة من احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية بحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات ولتبقى ضمن المستويات المأمونة وبحدود ستة شهور.

٧- عدم تجاوز رصيد صافي الدين العام السقف المسموح به في قانون الدين العام وادارته البالغ ٦٠% خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢.

كما استندت تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ والاطار المالي متوسط المدى للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٢ على عدد من الفرضيات من ابرزها ما يلي:

١- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر، وذلك بالتأكيد على قرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الخصوص ولا سيما الحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود واللجان الرسمية الا للضرورة القصوى وعدم التوسع في استضافة الوفود الرسمية والحد من نفقات المآدب الرسمية وترشيد الانفاق على الاعلانات الرسمية في الصحف ووسائل الاعلام الاخرى والحد من استئجار المباني الحكومية، مع مراعاة ضرورة تقيد جميع الوزارات والدوائر الحكومية بتسديد الفواتير المستحقة عليها لهذه النفقات خلال نفس العام وعدم تأجيلها للعام اللاحق.

٢- تعديل قانون الاستملاك خلال عام ٢٠١٠ بهدف الوصول الى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تتم من خلال التفاوض المباشر أو اللجوء للمحاكم واستبدالها بلجان مختصة يترأسها قضاة يناط بها النظر في تقديرات الاستملاكات والاعتراضات عليها. وهذا من شأنه تخفيف الضغوطات الكبيرة التي تواجه المحاكم في الوقت الحاضر من جهة وتسريع دفع مستحقات التعويض بعد صدور قرارات الاستملاكات من جهة اخرى. كما أن الآلية الجديدة ستجنب الخزينة تحمل اعباء الفوائد المرتفعة البالغة ٩% سنوياً على قيمة الاستملاك بسبب التأخر في تسديدها والناجمة عن الاجراءات المتبعة في تنفيذ قرارات المحاكم في هذا المجال. هذا اضافة الى عدم السير في تنفيذ أية مشروعات رأسمالية تتطلب استملاك ما لم يكن هنالك مخصصات مرصودة لها في قانون الموازنة العامة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٣- اقتصار احداثات الوظائف في جدول التشكيلات لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على وزارتي التربية والتعليم والصحة فقط، ووقف التعيينات خارج جدول التشكيلات وقفاً تاماً وهذا سيوفر على الخزينة العامة في عام ٢٠١٠ حوالي ٥ مليون دينار.

٤- تضمين موازنة عام ٢٠١٠ لقيمة استملاكات ومعالجات طبية مستحقة عن عام ٢٠٠٩ بنحو ٦٠ مليون دينار و١٧ مليون دينار لكل منهما على الترتيب.

٥- التوقف عن إستحداث أية مؤسسات أو هيئات حكومية جديدة والعمل على الغاء و/دمج المؤسسات والهيئات ذات المهام المتشابهة، مثل الهيئات العاملة في مجال النقل (هيئة تنظيم الطيران المدني، وهيئة تنظيم قطاع النقل، ومؤسسة سكة حديد العقبة، والسلطة البحرية) والهيئات العاملة في مجال الطاقة (هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، وهيئة تنظيم العمل الاشعاعي والنووي، وهيئة الطاقة الذرية) وفي مجال الاستثمار (مؤسسة تشجيع الاستثمار، والمؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، والهيئة الاردنية لتنمية البيئة الاستثمارية) وكذلك (مؤسسة المناطق الحرة ومؤسسة المدن الصناعية وهيئة المناطق التنموية) وكذلك العاملة في مجال العطاءات (دائرة اللوازم العامة ودائرة الشراء الموحد ودائرة العطاءات الحكومية). وعلى أن تناط عملية دراسة امكانيات الدمج بين هذه الهيئات والمؤسسات بوزارة تطوير القطاع العام وتقديم مقترحاتها وتوصياتها بهذا الخصوص الى مجلس الوزراء خلال النصف الاول من عام ٢٠١٠.

٦- عدم موافقة مجلس الوزراء على إجراء أية تعديلات على أنظمة الرواتب والعلاوات للوحدات الحكومية للحؤول دون تحميل الخزينة العامة أية أعباء إضافية، وتفادي زيادة الفوارق بين هذه الانظمة ونظام الخدمة المدنية .

٧- عدم رصد أية مخصصات لمشاريع رأسمالية جديدة في موازنة عام ٢٠١٠ باستثناء المرتبطة منها بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية وبما يتوافق مع البرنامج التنفيذي ٢٠٠٩-٢٠١١ وعدم رصد أية مخصصات مالية للمشاريع الرأسمالية التي كانت مدرجة في موازنة عام ٢٠٠٩ ولم يتم البدء بتنفيذها علاوة على انها لا تندرج ضمن الاولويات الوطنية في هذه المرحلة.

٨- اقتصار زيادة الرواتب والاجور على الزيادة السنوية الطبيعية والتي تقدر بنحو ٣% في المتوسط وذلك في ضوء التدني الواضح في مستوى التضخم

بالاضافة الى اتخاذ التدابير الضرورية لضبط العمل الاضافي وبالتالي تقليص المخصصات المرصودة له.

٩- اقرار مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد وسريانه خلال عام ٢٠١٠.

١٠- اعتماد منهجية محددة المعالم في تقدير الدعم المقدم للوحدات الحكومية بحيث تعتمد هذه الوحدات بشكل اكبر على مواردها الذاتية وصولاً إلى رفع الدعم تدريجيا عنها مثل سلطة المياه ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون وهيئة المناطق التنموية على وجه الخصوص . هذا الى جانب ضبط نفقات الوحدات الحكومية التي تقتضي طبيعة نشاطها استمرار تلقي الدعم من الخزينة العامة مثل الوحدات العاملة في المجالات الاجتماعية والتدريبية كصندوق المعونة الوطنية والهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي ومؤسسة التدريب المهني .

١١- عدم جواز اجراء الاوامر التغييرية على المشروعات المحال عطاءاتها استناداً الى نظام الاشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة الا بعد الحصول على مستند التزام مالي مصدق من مدير عام دائرة الموازنة العامة في حال تجاوزت كلفة هذه الاوامر التغييرية المخصصات المرصودة لهذه المشاريع في قانون الموازنة العامة.

١٢- انجاز المرحلة الثانية من حساب الخزينة الموحد والمتعلقة بمراجعة جميع الحسابات الحكومية المفتوحة لدى البنوك التجارية ليصار الى اخضاعها لحساب الخزينة الموحد وذلك بهدف تحسين ادارة المال العام وتعزيز كفاءة ادارة التدفقات النقدية بما يفضي الى تحسين وضع المديونية العامة.

١٣- ثبات حجم المنح الخارجية خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢ عند مستوى ٤٣٥ مليون دينار.

واستناداً الى هذه التوقعات والأفتراضات وتأسيساً على ما تقدم من مرتكزات، فقد تم تقدير الاطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط ٢٠١٠ -٢٠١٢ على النحو التالي :-

اولاً : الايرادات العامة :

يتوقع أن يصل حجم الايرادات العامة خلال عام ٢٠١٠ الى نحو ٤٨٨٠ مليون دينار ليشكل بذلك قرابة ٢٧,٧% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٢٨,٣% في عام ٢٠٠٩، فيما يتوقع أن تبلغ هذه النسبة ٢٧,٦% و ٢٧,٤% في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ تباعاً.

١- الايـــرادات المحلية :

يتوقع أن تصل الايرادات المحلية في عام ٢٠١٠ الى حوالي ٤٤٤٥ مليـون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته ٦,٤% عن مستواها في عام ٢٠٠٩، لتبلـغ بـذلك نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٢٥,٣% مقارنة مع ٢٥,٨% في عـام ٢٠٠٩.

ويتوقع أن تصل هذه الايرادات الى حوالي ٤٩٠٥ مليـون دينـار و ٥٤٠٤ مليون دينار لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ تباعاً لتشكل ما نسبته ٢٥,٤% مـن النـاتج المحلي الاجمالي لكل من العامين المذكورين تقريبا.

وتظهر التطورات المتوقعة لهذه الايرادات مدى التحسن المتوقع في الاعتماد على الذات، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة تغطية هذه الايرادات للنفقات الجارية من ٩١,٦% في عام ٢٠٠٩ الى ٩٧,٦% في عام ٢٠١٠ ، لتغطي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ كامل النفقات الجارية وحوالي ٤,٠% و ١٧,٥% من النفقات الرأسمالية للعامين المذكورين تباعاً.

٢- المنـــح الخارجيـــة :

قدرت المنح الخارجية في عام ٢٠١٠ بمبلغ ٤٣٥ مليون دينار مقارنة مـع ٤٠٥ مليون دينار في عام ٢٠٠٩، لتحافظ بذلك تقريباً على نفس نسبتها مـن الناتج المسجلة في عام ٢٠٠٩ والبالغة حوالي ٢,٥%. فيما ستهبط هذه النسبة في عام ٢٠١١ و٢٠١٢ الى ٢,٢% و ٢,٠% تباعاً، مما يعزز مبدأ الاعتمـاد علـى الذات على الموارد الذاتية في تمويل النفقات العامة.

ثانيا : النفقات العامة :

تم تحديد سقف النفقات العامة في عام ٢٠١٠ بنحـو ٥٥٦٥ مليـون دينـار مقارنة مع سقف بلغ ٦١٥٦ مليون دينار في موازنـة عـام ٢٠٠٩، بانخفـاض مقداره ٥٩١ مليون دينار أو ما نسبته ٩,٦%. ويشكل سقف النفقات العامـة فـي عام ٢٠١٠ حوالي ٣١,٦% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٣١,١% في عـام ٢٠٠٩. وبالمقارنة مع ارقام اعادة التقدير لعام ٢٠٠٩، فقد تراجعت النفقـات العامة بمقدار ١٩٦ مليون دينار أو ما نسبتة ٣,٤% عن مستواها المعاد تقديره في عام ٢٠٠٩، لتنخفض بالتالي نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي في عـام ٢٠١٠ بحوالي ٣,٩ نقطة مئوية عن مستواها المعاد تقديره في عام ٢٠٠٩، مما يشير الى تحسن واضح في مدى ضبط الانفاق العام.

١- النفقات الجارية :

قدر سقف النفقات الجارية في عام ٢٠١٠ بنحو ٤٥٥٤ مليون دينار بانخفاض مقداره ٢٣٥ مليون دينار أو ما نسبته ٤,٩% عن مثيله المقدر في عام ٢٠٠٩.

وبمقارنة هذا السقف مع أرقام اعادة التقدير لعام ٢٠٠٩، فإن هذه النفقات سجلت هبوطاً بواقع ٨ مليون دينار أو ما نسبته ٠,٢%. ويشكل هذا السقف في عام ٢٠١٠ حوالي ٢٥,٩% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٢٢,٠% مقدر في عام ٢٠٠٩، ويتوقع أن تهبط هذه النسبة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ الى ٢٥,١% و ٢٤,٣% على التوالي .

٢- النفقات الرأسمالية :

قدر سقف النفقات الرأسمالية في عام ٢٠١٠ بنحو ١٠١١ مليون دينار أو ما نسبته ٥,٧ % من الناتج المحلي الاجمالي، مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره ٣٥٥ مليون دينار أو ما نسبته ٢٦,٠% عن مستواه المقدر في عام ٢٠٠٩.

وبالمقارنة مع ارقام اعادة التقدير لعام ٢٠٠٩، فإن هذا السقف يهبط بمقدار ١٨٩ مليون دينار عن المستوى المعاد تقديره في عام ٢٠٠٩ والبالغ ١٢٠٠ مليون دينار.

٣- العجز الكلي للموازنة

وعلى ضوء كل ما تقدم، يتوقع أن يبلغ العجز الكلي المستهدف للموازنة العامة (بعد المساعدات) لعام ٢٠١٠ ما مقداره ٦٨٥ مليون دينار أو ما نسبته ٣,٩% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالمقارنة مع العجز المعاد تقديره لعام ٢٠٠٩ بنحو ١١٧٩ مليون دينار أو ما نسبته ٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن ينخفض هذا العجز لتصل نسبته الى الناتج الى ٣,٤% في عام ٢٠١١ والى ٣,٠% في عام ٢٠١٢.

أما العجز قبل المساعدات، فيتوقع أن يتراجع في عام ٢٠١٠ ليصل إلى ١١٢٠ مليون دينار أو ما نسبته ٦,٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٥٨٤ مليون دينار أو ما نسبته ٩,٨% لعام ٢٠٠٩. وعلى نحو مماثل يتوقع أن يواصل هذا العجز تراجعه ليصل إلى ٥,٧% و ٥,٠% من الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ على الترتيب .

وزراء كل ما تقدم، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام (٢٠١٠-٢٠١٢) بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه ٢٠٠٩/١٠/٢٠ على أن يتم مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات. وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة الى خطط عمل سنوية منبثقة من استراتيجياتها يتم صياغتها في كل وزارة /دائرة /وحدة حكومية متضمنة النشأة والرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية وأهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها وكلفها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠١٠-٢٠١٢ .

هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج وأهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

وحتى يتسنى تحقيق اهداف السياسة المالية وخاصة الوصول الى عجز مالي آمن خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢، فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي عند اعداد مشروعات موازناتها :-

أولاً :- في مجال النفقات العامة :

١- عدم تجاوز أي وزارة او دائرة حكومية سقف الإنفاق الجزئي المرفق والمخصص لها في موازنة عام ٢٠١٠ بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط البرامج التي لا يتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص لها.

٢- قيام كل وزارة او دائرة حكومية هذا العام بأخذ مطالب المحافظات من المشاريع التنموية بعين الاعتبار عند اعداد موازنتها وذلك انسجاماً مع عزم الحكومة البدء بتطبيق نهج اللامركزية وتفعيل دور المحافظات في تحديد احتياجاتها التنموية .

٣- تقيد كل وزارة او دائرة حكومية عند إعداد موازنتها بشكل تفصيلي لعامي ٢٠١١-٢٠١٢ بالأرقام التأشيرية المرفقة لكل منها وفقاً لإطار الإنفاق متوسط المدى ٢٠١٠-٢٠١٢.

٤- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بإعداد موازنتها وفقاً لمنهجية الموازنة الموجهة بالنتائج، وتقدير بنود إنفاقها موزعة على البرامج /المشاريع وفقاً لهذه المنهجية، وكذلك موزعة حسب المحافظات للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٢.

٥- قيام كل وزارة / دائرة حكومية بتضمين موازنتها بمعلومات وبيانات عن النشأة والرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تضطلع بها والبرامج والانشطة والمشاريع التي تقوم بها وكلفها والكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس موزعة على هذه البرامج، وكذلك في تحديد الاهداف الوطنية التي تساهم في تحقيقها واهم القضايا والتحديات التي تواجهها، وابرز الأسس التي بنيت عليها موازنتها.

٦- قيام كل وزارة /دائرة حكومية ببيان اهداف كل برنامج من البرامج التي تتولاها وكلفته والخدمات التي يقدمها وتحديد المديريات والوحدات الادارية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج وعدد الكوادر البشرية العاملة في كل برنامج موزعة حسب الجنس وذلك طبقاً للنماذج التي اعدتها دائرة الموازنة العامة لهذه الغاية.

٧- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بتحديد مؤشرات قياس أداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج المرتبطة بهذه الأهداف للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٢ بالإضافة إلى سنة الأساس (المقارنة) وعلى أن تتضمن تقييماً ذاتياً لمؤشرات الاداء لسنة ٢٠٠٩ وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة.

٨- التوقف عن طرح أية عطاءات او التزامات جديدة اعتباراً من ٢٠٠٩/١٠/٥ (العطاءات الحكومية وعطاءات اللوازم العامة) إلا بعد اخذ موافقتي على ذلك بتنسيب من معالي وزير المالية / الموازنة العامة.

٩- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المبالغ الملتزم بها للمشاريع الرأسمالية من موازنة عام ٢٠٠٩ لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد احتياجاتها من هذه المخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠١٠.

١٠- ضبط عمليات شراء السيارات والآليات والأجهزة والأثاث والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة والتركيز على الاستعمال الضروري للسيارات الحكومية وضمن أضيق الحدود .

١١- عدم رصد أي مخصصات لشراء أجهزة الحاسوب إلا بعد التنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني من خلال اللجنة المشكلة بهذا الخصوص والعمل على تعظيم الاستفادة من الأجهزة المتوافرة بالتنسيق مع كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مشروع الحكومة الالكترونية) ودائرة الموازنة العامة.

أ- النفقات الجارية :

١- ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها إلا للضرورة القصوى تحقيقاً للتخصيص الأكفأ للموارد المتاحة وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة أعلى ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :-

- عدم إحداث وظائف جديدة لعام ٢٠١٠ الا لوزارتي التربية والتعليم والصحة فقط.
- إلغاء الوظائف الشاغرة التي لا تحتاجها الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية.
- اقتصار إدراج التعيينات الجديدة على المادتين (١٠٢، ١٠٣) ضمن مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات وتصويب التعيينات القائمة لتندرج ضمن هذه المجموعة.
- ترشيد النفقات التشغيلية (سلع وخدمات) بشكل لا يؤثر على مستوى الخدمات المقدمة وطبيعة عمل الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتأكيد على ضرورة اعتماد تقديرات أكثر دقة فيما يخص نفقات الكهرباء والماء والمحروقات والاتصالات.

٢- مع مراعاة التقيد بالسقف المحدد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حجم النفقات المتكررة والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية، سواء كانت ممولة من الخزينة او من القروض او من المنح الخارجية عند تقدير بنود الإنفاق الجاري وتضمين ذلك في مشاريع الموازنة لعام ٢٠١٠ من خلال كشوفات تفصيلية توضح ذلك.

ب- النفقات الرأسمالية:

١- إعادة ترتيب أولويات مشاريع الإنفاق الرأسمالي وخاصة تلك الممولة من القروض او المنح الخارجية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار قدرة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على تنفيذ مشاريعها وتوجهات الحكومة الرامية إلى الحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية وذلك انسجاماً مع قانون الدين العام وإدارته.

٢- على الوزارات والدوائر الحكومية التي تتلقى منحاً خارجية مباشرة لتنفيذ مشاريع رأسمالية لم تكن تدرج ضمن قانون الموازنة العامة في السنوات السابقة، إدراج هذه المشاريع ضمن موازناتها الرأسمالية لعام ٢٠١٠.

٣- ضرورة تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية وحجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع بهدف الوقوف على المشاكل والمعوقات التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع ليتم تداركها وأخذها بعين الاعتبار عند رصد المخصصات.

٤- توجيه هذه النفقات نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة للحد من مشكلتي البطالة والفقر، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وقدرة كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع.

٥- ضبط الإنفاق المتعلق بشراء السيارات والأجهزة والمعدات والأثاث بحيث يقتصر على الاحتياجات الفعلية وذات الضرورة القصوى.

٦- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة/ دائرة حكومية /وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية.

٧- وقف التعيينات خارج جدول التشكيلات وانهاء أعمال العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية، وإلغاء الوظائف الشاغرة على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية والعمل على استيعاب الموظفين المؤهلين العاملين على المشاريع الرأسمالية ضمن الشواغر على جداول تشكيلات الوظائف انسجاماً مع التوجه الحكومي لمعالجة أوضاع العاملين على المشاريع الرأسمالية.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٨- اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي ونقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.

ثانياً :- في مجال الإيرادات العامة :-

١- العمل على تنمية الإيرادات العامة من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وذلك بهدف المحافظة على مستوى كافٍ من الإيرادات لمساعدة الحكومة في تنفيذ برامجها، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لكل دائرة تحصيلية وأسباب انحرافها عما هو مقدر وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة .

٢- العمل على تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة بهدف تمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة وكذلك تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية التي ترفد الخزينة العامة بفوائض مالية بهدف زيادة حصيلة هذه الفوائض.

٣- دراسة السياسات الضريبية المعمول بها وانعكاسها على حصيلة الإيرادات العامة لبيان مدى كفاءتها واستقرارها على المدى المتوسط من خلال تعزيز قدرات الدوائر التحصيلية بحيث يتم تقدير الإيرادات وفق منهجية واضحة مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي ، ومراعاة قدرة المكلفين وتحقيق العدالة والحد من التهرب الضريبي جنباً الى جنب مع دراسة فاعليتها في تحفيز واجتذاب الاستثمارات الى المملكة.

٤- تحليل ودراسة الإيرادات غير الضريبية والمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين على حد سواء بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

ثالثا : أحكام عامة :-

١- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة بخططها لتحقيق ذلك ضمن مشروع موازناتها.

٢- قيام وزارة الخارجية بالتأكيد على دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التعريف والترويج للمجالات الاستثمارية المتاحة في المملكة .

٣- العمل بشكل حثيث على زيادة حجم المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سائر محافظات المملكة.

٤- القيام بإعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ وفق النماذج المعدة لهذه الغاية من قبل دائرة الموازنة العامة، وفي ضوء التعليمات المرفقة.

٥- تفعيل دور المحافظين والمجتمعات المحلية في المحافظات في تحديد الاحتياجات التنموية فيها والتنسيب بذلك إلى الجهات المعنية كل في مجال اختصاصه مع ضرورة إرسال نسخة من هذه الاحتياجات إلى دائرة الموازنة العامة، حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص.

٦- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ ، بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة ومنح وقروض) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة.

٧- مراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على النماذج المخصصة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وجداول تشكيلات الوظائف، أو الحصول عليها من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.gbd.gov.jo.

٨- على كل وزارة / دائرة /وحدة حكومية مواصلة تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB) وإطار الإنفاق متوسط المدى وفقا للنماذج التي أعدتها دائرة الموازنة العامة في هذا الشأن.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٩- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروعات موازناتها لعام ٢٠١٠ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات Chart Of Accounts وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او مشروع او بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة وفي حال اعتماده تقوم دائرة الموازنة العامة بإعطائه الترميز المناسب وسوف تقدم دائرة الموازنة العامة كل أشكال المساعدة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند تعبئة هذه النماذج.

١٠- الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات الواردة في جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.

٢٠٠٩/١٠/٤

رئيس الوزراء
نادر الذهبي

MINISTRY OF FINANCE
GERNERAL BUDGET
DEPARTMENT
AMMAN

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الماليـــة
دائرة الموازنة العامة
عمـــــان

Ref. .....

Date .....

الرقـــم .....

التاريـــخ .....

الموافق .....

تعليمات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وجدول تشكيلات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2010

أولاً : تعليمات عامـــة :-

1- تقدم تقديرات الإيرادات ومشاريع الموازنة الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنـــة العامـــة ضمن الإطار متوسط المدى للأعوام 2010-2012 في موعد أقصاه 2009/10/20 ليتسنى بالتالي إعداد مشروع قانون الموازنة العامة وتقديمه إلى مجلس الوزراء خلال النصف الثاني من شهر تشرين أول القادم.

2- تقوم كل من الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية بتقديم مشاريع موازناتها بشكل مفصل للأعوام (2010 و2011 و2012) وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة إلى خطط عمل سنوية يتم صياغتها في كل وزارة /دائرة /وحدة حكومية، متضمنة الرؤيا والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة بالإضافة إلى تقدير الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج وفق الأسس التالية والتي توضح الإطار العام لأسلوب إعداد الموازنة العامة :-

أ- تحديد النشأة والرؤية والرسالة والإطار القانوني المنظم لعمل الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية.

ب- وضع الأهداف الإستراتيجية والمهام التي تقوم بها الوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية وأهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة 2010-2012 . هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج وأهم

الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

ج- تحديد الكلفة الفعلية لكل مشروع وبيان هدف المشروع وموقعه الجغرافي ومدة التنفيذ ومصادر التمويل والتدفقات النقدية وحسب نموذج بطاقة وصف المشروع المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

3- تحديد الالتزامات المالية القائمة على المدى المتوسط للسنوات (2010-2012) .

4- تحديد المشاريع الجديدة وكلفها وجاهزيتها وأهميتها في ضوء ارتباطها بالأولويات والأهداف الوطنية .

5- إدراج المخصصات الضرورية بشكل تفصيلي لكل بند من بنود الموازنة الجارية وتوزيعها على المحافظات وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة في هذا المجال.

6- تضمين مشتريات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من الأجهزة والآلات والمعدات والمركبات وقطع الغيار... وغير ذلك من السلع الاخرى للرسوم الجمركية وضريبة المبيعات إلا إذا ورد نص صريح بالإعفاء في اتفاقية القروض والتمويل أو برنامج المساعدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 7841/4/11/12 تاريخ 1997/9/7.

7- قيـــام المحافظين بإرسال موازنات المشاريع الرأسمالية وخاصة مشاريع التنمية في المحافظات إلى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية لتضمينها بمشاريع موازناتها، وإرسال نسخة من هذه المشاريع إلى دائرة الموازنة العامة، حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص.

8- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية بالإنفاق الرأسمالي للأعوام (2010 - 2012) حيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة، قروض ، منح) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة مع ضرورة توضيح حجم النفقات التشغيلية التي قد تترتب على المشاريع الجديدة .

9- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عنـــد إعـــداد مشروعات موازناتها لعام 2010 تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة

وفقاً لخارطة الحسابات وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او مشروع او بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته و عتماده من قبل دائرة الموازنة العامة وفي حال اعتماده تقوم الدائرة بإعطائه الترميز المناسب.

ثانيا :الإيرادات ومصادر التمويل :-

1-تزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لسنة 2008 وللسبعة شهور الاولى من سنة 2009 والايرادات المقدرة للشهور الخمسة الاخيرة من سنة 2009 والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنوات (2010 - 2012) وأسباب انحرافها وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة.

2-تقديم كشف يبين الإيرادات والمنح الخارجية والهبات والأمانات أو أي حسابات أخرى لا تدخل ضمن قانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقها مع بيان القوانين والانظمة التي تحصل وتصرف بموجبها هذه الايرادات كما يقدم كشف بالمساعدات العينية المتوقعة وأوجه استعمالاتها مع تقييم قيمتها النقدية.

3-قيام الدوائر التحصيلية وبالأخص تلك المعنية بتحصيل الايرادات الضريبية بتقديم كشف تفصيلي يتضمن الجهات المعفاة من الضرائب وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية بموجب قانون تشجيع الاستثمار، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي.

ثالثا : النفقـــــات :-

أ - النفقات الجارية:-

تقدر النفقات الجارية للسنوات (2010- 2012) وفقاً لما يلـي:-

1- الرواتب والأجور والعلاوات:-

تقدر المخصصات لهذه المجموعة وفقا لما يلي : -

أ – الوظائف المشغولة وفقا للرواتب والعلاوات الفعلية الواردة حسب كشف الرواتب.

ب – الوظائف الشاغرة على أساس متوسط راتب الوظيفة مع ضرورة تقديم كشف بهذه الوظائف والمقترح الغاؤها .

ج – عدم طلب رصد أي مخصصات إضافية غير مبررة لعلاوة النقل وبدل التنقلات والمكافآت وعلاوة الميدان والعلاوة الاضافيه والعلاوات الأخرى وتقديم جداول تتضمن أسماء الموظفين الذين يتقاضون هذه العلاوات ووظائفهم ومقدار تلك العلاوة أو البدل لكل منهم ومبررات منح هذه العلاوات وفـــق الأنظمة .سارية المفعول.

2- النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) :-

إعادة النظر في النفقات التشغيلية (السلع والخدمات)والتوجه نحو ترشيدها مع ضرورة عدم تأجيل دفع الفواتير والذمم المستحقة عليها على أن يتم إعداد تقدير كل مادة من مواد هذه النفقات .حسب الاحتياج الفعلي وضمن حدها الأدنى على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية: –

أ- جداول تبين حجم الاستهلاك لكافة بنود الانفاق التشغيلي كل على حدة.

ب- عقود الإيجارات الفعلية والملتزم بها علماً بأنه لن يتم رصد أي مخصصات للإيجارات الجديدة إلا للضرورة القصوى.

ج- كشف يبين عدد السيارات والآليات وأنواعها وتاريخ صنعها ومعدلات استهلاكها من المحروقات والزيوت وقطع الغيار وكشف بالسيارات والآليات المنوي شطبها معتمدة من الجهات المعنية .

د – أية عقود ملتزم بها مثل عقود الصيانة والخدمات والتنظيف... الخ وارفاقها بالمشروع.

هـ-بيان مفصل يتضمن المخزون المتوفر لدى لوزارة / الدائرة /الوحدة الحكومية من كافة اللوازم وقطع الغيار والقرطاسية والأجهزة والآلات لسنة 2009 .

و- كشف يتضمن الالتزامات القائمة وغير المسددة مع بيان أسبابها تمهيدا لدراستها والـنظر في إمكانية معالجتها ضمن مخصصات الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية نفسها .

3-الفوائد والإعانات والدعم والمنح والمنافع الاجتماعية :-

يتم تقدير هذه النفقات بالاخذ بعين الاعتبار القرارات والاتفاقيات التي تستند إليها الوزارات /الدوائر/ الوحدات الحكومية في دفع هذه النفقات على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التاليـــة: -

أ- بيان يتضمن كافة تفاصيل الفوائد الداخلية والخارجية المستحقة.
ب- بيان يتضمن قيمة الإعانات السنوية والجهات المستفيدة مع بيان السند القانوني لها.
ج- بيان يتضمن قيمة الدعومات / المنح المقدمة للوحدات الحكومية وأوجه إنفاق هذه الدعومات/ المنح.
د- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المخصصات التقاعدية والعلاوات والتعويضات والمكافآت للمتقاعدين المدنيين والعسكريين .
هـ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساعدات الاجتماعية السنوية المقدمة والجهات المستفيدة من هذه المساعدات.

4- النفقات الأخرى والأصول غير المالية:-

يتم تقدير هذه النفقات بحدها الأدنى على ان يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-

أ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساهمات السنوية وقيمة المساهمات غير المدفوعة مع بيان أسباب عدم الدفع وبيان إمكانية الاستغناء عن هذه المساهمات او بعضها.
ب- كشف يتضمن البعثات والدورات التدريبية المطلوبة وأعداد المستفيدين .
ج- بيان يتضمن قيمة المكافآت لغير الموظفين مع بيان السند القانوني لهذه المكافآت .
د- كشف يبين رديات الإيرادات لسنوات سابقة .

هـ- لن يتم رصد أي مخصصات تحت المواد (الأثاث والأجهزة والآلات والمعدات) باستثناء استبدال بدل تالف.

ب - النفقات الرأسمالية :-

1- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الملتزم بها والمتعاقد عليها وبوشر بتنفيذها ولم تنجز بعد،بما يتفق والأولويات الوطنية والاحتياجات التنموية للمحافظات علما بأنه لن يتم تدوير اي مخصصات لتغطية التزامات ترتبت على هذه المشاريع لسنة 2010، مع ضرورة إرفاق بيانات واضحة ومحددة بالمعلومات التالية بالنسبة لكل مشروع قيد التنفيذ يطلب له مخصصات في موازنة عام 2010:-

أ- اسم المشروع
ب- اهداف المشروع ومبرراته
ج- النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع
د- الموقع الجغرافي للمشروع
هـ الجهة المنفذة
و- الكلفة الكلية للمشروع
ز- مكونات (عناصر) المشروع
ح- مدة التنفيذ وتاريخ البدء والانتهاء لكل مشروع
ط- إجمالي الإنفاق الفعلي ونسبة الانجاز
ي- عدد العاملين على حساب المشروع
ك- مؤشرات الأداء المستهدفة.

2- عدم رصد اية مخصصات لمشاريع رأسمالية جديدة في موازنة عام 2010 باستثناء المرتبطة منها بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية.

3- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الجديدة ذات الاولوية الوطنية الملتزم بتنفيذها في عامي 2011 و 2012 بموجب قرارات صادرة عن مجلس الوزراء وبما يتفق مع الأولويات الوطنية شريطة ان ترفق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية إضافة الى البيانات أعلاه مع بيانات واضحة ومحددة بالمعلومات التالية

MINISTRY OF FINANCE
GERNERAL BUDGET
DEPARTMENT
AMMAN

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الماليـــة
دائرة الموازنة العامة
عمـــــان

المملكة الاردنية الهاشمية

Ref. .....

Date .....

الرقـــم .....

التاريـــخ .....

الموافق .....

بالنسبة لكل مشروع جديد يطلب له رصد مخصصات في موازنة عامي 2011 و2012 :-

أ - أهمية المشروع (يعطى رمز بحسب الأولوية 1،2،3 ..الخ).

ب- جاهزية المشروع (دراسة جدوى ، استملاك ، اطر قانونية .. الخ).

ج- لن ينظر في رصد أي مخصصات لأي مشروع لم تقدم بشأنه البيانات المذكورة أعلاه.

4- تقديم كشف تفصيلي بحجم النفقات المتكررة و التشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية واثر ذلك على حجم الموازنة الكلي لكـــل وزارة/دائرة/وحدة حكومية.

5- عـــلى جـــميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي : -

أ- عدم إغفال طلب رصد مخصصات لتسديد التزامات ناتجة عن العقود ومراعاة الدقة في هذه الناحية.

ب- التنسيق مع المحافظين بشكل فعال من خلال مدراء المديريات المعنية لادراج المشروعات الضرورية لمحافظاتهم ضمن مشروع موازنة الوزارة او الدائرة المختصة.

6- تحديد المشاريع الجديدة التي يمكن تنفيذها بالتعاون مع القوات المسلحة الاردنية.

7- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة / دائرة / وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية وتزويد دائرة الموازنة العامة بقوائم الاستملاكات الحكومية الملتزم بها والتي يطلب رصد

مخصصات لها في موازنة عام 2010 بموجب قرارات استملاك خطية مع بيان تاريخ الاستملاك وقيمته والغرض منه .

8- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف وأسماء العاملين لكل مشروع رأسمالي (سواء ملتزم به أو جديد) يطلب له مخصصات في مشروع موازنة عام 2010.

9- بيان المشاريع الرأسمالية التي تستهدف قطاع الاسرة عموماً والمرأة خصوصاً بالاضافة الى المشاريع التي تعنى بالطفل (المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي). بحيث يتم بيان كلفها الاجمالية ومصادر تمويلها والمحافظات المستفيدة منها.

رابعا : القروض والالتزامات :-

1- على جميع الوحدات الحكومية ادراج المخصصات اللازمة لتسديد أقساط القروض الخارجية والداخلية المترتبة عليها والتي يستحق دفعها خلال عام 2010 او استحق دفعها خلال السنوات السابقة ولم تدفع مع بيان اسباب عدم الدفع.

2- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن كافة القروض الخارجية والمنح المتعاقد عليها مقابل مشاريع انمائية خلال عام 2010 .

3- قيام وزارة المالية بتقديم كشف يتضمن القروض المتعاقد عليها والمعاد إقراضها ومواعيد تسديد الأقساط والفوائد والمشاريع التي يتم تمويلها وكذلك المتوقع سحبها منها خلال عام 2010، على أن يتم تقييمها وفق معدلات الصرف الصادرة عن البنك المركزي مع بيان اصل القروض وما سدد منها والاقساط والفوائد التي ستتحقق على هذه القروض خلال السنوات القادمة.

MINISTRY OF FINANCE
GERNERAL BUDGET
DEPARTMENT
AMMAN

وزارة الماليـــة
دائرة الموازنة العامة
عمـــــان

Ref.. .....

Date .....

الرقـــم .....

التاريـــخ .....

الموافق .....

خامسا : تعليمات إعداد جدول تشكيلات الوظائف :-

1- ايلاء عملية تخطيط الموارد البشرية الأهمية اللازمة من خلال لجان التخطيط والتنسيق والمتابعة في الدوائر سنداً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (15) من نظام الخدمة المدنية رقم (30) لسنة 2007 وتعديلاته.

2- الالتزام بان تكون قرارات النقل والانتداب والتكليف والإعارة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة.

3- إلغاء كافة الوظائف الشاغرة التي نتجت عن حالات الانفكاك كالإحالة على التقاعد او الاستقالة او فقدان الوظيفة او لأي سبب آخر.

4- التقيد التام بعدم إحداث أي وظيفة واقتصار الاحداثات من الوظائف في وزارتي التربية والتعليم والصحة لتنفيذ أهداف وبرامج هاتين الوزارتين وفي ضوء هيكلهما التنظيمي وخططهما الإستراتيجية، مع بيان المبررات والأسباب الموجبة ومسمى الوظيفة وشروط إشغالها وبما يتناسب مع وصف وتصنيف الوظائف المعتمد، علماً بأنه لن يتم قبول أي طلب بإحداث وظيفة لا تستكمل هده المتطلبات.

5- تحديد الاحتياجات من الوظائف على جدول التشكيلات لعام 2010 لتثبيت الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط التثبيت العاملين خارج جدول تشكيلات الوظائف وخارج قانون الموازنة العامة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (2473) تاريخ 2006/9/26 بحيث يتم الانتهاء من تثبيتهم على تشكيلات هذا العام .

6- يرفق بجدول تشكيلات الوظائف، الهيكل التنظيمي للوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية، مع تقديم الاقتراحات اللازمة لتعديل جدول

التشكيلات، بحيث ينسجم ذلك مع تنظيمها الإداري ولن ينظر في أي تغيير لا ينسجم مع الهيكل التنظيمي، والوصف الوظيفي المعتمد.

7- تزويد دائرة الموازنة العامة بجداول تبين توزيع الكوادر العاملة في الوزارة/الدائرة/الوحدة الحكومية على الوحدات الإدارية فيها موزعة حسب الجنس والبرامج .

8- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بكافة الموافقات الرسمية المتعلقة بعمليات نقل الموظفين مع درجاتهم أو رواتبهم مع مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2010 ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ليتسنى نقل المخصصات المالية اللازمة.

9- يرفق بجدول التشكيلات كشفاً بالوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن الاستغناء عنها أو نقلها.

10- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي لديها فائض عن حاجتها من الموظفين التنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات التي بحاجة إلى موظفين لنقلهم إليها وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.

11- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف على أي حساب آخر خارج قانون الموازنة العامـــة.

12- إرفاق جدول بالوظائف خارج جدول التشكيلات على البنود المختلفة للنفقات الجارية والرأسمالية.

13- زيادة الموظفين بعقود وفق أحكام نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة المعمول بهما